الأمم المتحدة

A/59/524/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
13 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/59/524). ويقدم استعراضا للحالة المالية للمنظمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبعض الإسقاطات لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويبحث التقرير أربعة مؤشرات مالية: الأنصبة المقررة المأذون بها، والأنصبة المقررة غير المسددة، والنقدية المتاحة، والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن فئات النشاط الرئيسية، وهي المحكمتان الدوليتان والميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. واتسمت الصورة في نهاية ٢٠٠٤ بالتباين. فانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة عن المحكمتين الدوليتين بشكل كبير، إلا أن ١٠٣ من الدول الأعضاء ما زالت مدينة بمبالغ عن إحدى المحكمتين أو كلتيهما. وقل عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة عن الميزانية العادية بالكامل، إلا أن المبالغ المتبقية كانت أقل. وزادت الأنصبة المقررة المتعلقة بحفظ السلام هي والمبالغ الأخرى التي لم تسدد لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ فصارت ضعف ما كانت عليه وأكثر.

130505 130505 05-34212 (A)
0534212

وتحسنت الحالة النقدية للميزانية العادية، والمحكمتين الدوليتين، وحسابات حفظ السلام، مقارنة مع حالتها في نهاية عام ٢٠٠٣، إلا أن ثمة مشاكل عالقة.

وتظل التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٥ متباينة أيضا. فبالرغم من وجود بعض البوادر الإيجابية، يتوقع حاليا أن المحكمتين ستنهيان السنة بأرصدة نقدية سالبة وأن الضرورة ستدعو إلى الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة لسد احتياجات الميزانية العادية للربع الأخير من السنة. أما الأنصبة المقررة غير المسددة عن عمليات حفظ السلام فقد تجاوزت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مبلغ ٢ بليون دولار، ومن المتوقع اللجوء بالضرورة إلى الاقتراض الداخلي في غضون العام ٢٠٠٥ من أجل تغطية احتياجات ثلاث من عمليات حفظ السلام العاملة.

وما زالت الديون المستحقة الدفع للدول الأعضاء في تزايد مستمر، إلا أن من المتوقع، بالنسبة لأغلب عمليات حفظ السلام، الحفاظ على مستويات السداد العادية عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات فلا تقل عن معدلها الحالي في درجة التأخر. وستظل النتيجة الفعلية مرهونة ليس فقط بالتقدم الحاصل في التوقيع على مذكرات التفاهم، وإنما أيضا وعلى نحو حاسم، بتسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة.

وكما هو الحال دائما، تبقى السلامة المالية للأمم المتحدة مرهونة بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/59/524). ويقدم أيضا معلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وبعض الإسقاطات لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثانيا – الحالة المالية للأمم المتحدة

٢ – في معرض تناول الحالة المالية للمنظمة، يركز التقرير الحالي على الأنصبة المقررة المأذون بها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والنقدية المتاحة؛ والديون المستحقة للدول الأعضاء. وتتباين سمات الصورة في مجملها، إذ تتضمن تطورات إيجابية وأخرى سلبية. وعلى ضوء هذه الحالة ونظرا للقيود التي فرضتها الجمعية العامة على الاقتراض الداخلي بين بعض الحسابات، سيتطرق هذا التقرير لفئات النشاط الرئيسية، كل على حدة. وتلك الفئات هي المحكمتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام.

المحكمتان الدوليتان

٣ – في الجانب الإيجابي، أضحت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين أفضل كثيرا اليوم مما كانت عليه عند آخر تقرير للأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ففي ذلك الوقت، بلغ مجموع المستحق على ١١٣ دولة عضوا ٨٠ مليون دولار. ونتيجة للعجز المالي، تم تجميد التوظيف.

٤ – ومع حلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، خُفض العجز إلى ٣٠ مليون دولار. وسمح سداد مبالغ كبيرة من عدد من الدول الأعضاء بالخروج من حالة التجميد الوظيفي. وفضلا عن ذلك، ارتفع عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين بالكامل إلى ٨٨ دولة في عام ٢٠٠٤ مقارنة مع ٨١ دولة في ٢٠٠٣. ومن بين الدول الأعضاء التي ما زالت متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة المتعلقة بإحدى المحكمتين أو كلتيهما والبالغ عددها ١٠٣ دول، ثمة ١٢ دولة لم تدفع أية أنصبة عن المحكمتين منذ إنشائهما. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره الخالص للدول الأعضاء التي سددت التزاماتها المالية بالكامل للمحكمتين في ٢٠٠٤ والبالغ عددها ٨٨ دولة.

٥ - وهذه التطورات موضع ترحاب، ولكن لا مجال للرضا بهذا المستوى. فبالرغم من أن عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل اشتراكاتها المقررة عن عمليات حفظ السلام قد ارتفع في ٢٠٠٤، فلا يزال أقل بكثير من عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة عن الميزانية العادية البالغ ١٢٤ دولة.

٦ - وإلى الآن تتباين الاتجاهات في عام ٢٠٠٥. فحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، سددت ٤٣ دولة عضوا أنصبتها المقررة إلى المحكمتين بالكامل، مقابل ٣٧ دولة عضوا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وانخفض مجموع المبالغ غير المسددة من ١٧٤ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ١٥٠ مليون دولار في نفس التاريخ من عام ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، انخفض أيضا مجموع المبالغ المتلقاة لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من ١٨٧ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ١٧٥ مليون دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وإذا كانت التطورات الإيجابية شيئا مرغوبا فيه، إلا أنه يتعين عمل الكثير من أجل كفالة الاستقرار المالي للمحكمتين، إذ لا يقل عدد الدول التي كان عليها مستحقات غير مسددة لإحدى المحكمتين أو كلتيهما في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عن ١٤٨ دولة من بين ١٩١ دولة عضوا.

٧ - كما ساهم تلقي بعض الاشتراكات في نهاية ٢٠٠٤ في حدوث تحسن طفيف في حالة التدفق النقدي للمحكمتين. فعوض صافي الرصيد السالب الذي أشارت توقعات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى حدوثه، كانت النتيجة الفعلية إيجابية بدرجة طفيفة، بالرغم من أن صافي الرصيد الذي بلغ ٥ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد تألف من ١٠ ملايين دولار، رصيد المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١، و ٥ ملايين دولار، الرصيد السالب للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٨ - واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، يتوقع أن تكون حالة التدفق النقدي إيجابية إلى غاية الربع الأخير من السنة، وأن يبدأ الاقتراض بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من تشرين الأول/أكتوبر وبالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من تشرين الثاني/نوفمبر. وتشير التوقعات إلى تجمع رصيد نقدي سالب قدره ٢٤ مليون دولار في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وحتى هذه النتيجة التي لا ترجى بأي شكل، تبقى مرهونة بتلقي المنظمة مزيدا من الاشتراكات هذه السنة في حدود ٩٠ مليون دولار. وإذا قاربت النتيجة الفعلية الحالة في العام ٢٠٠٣، فإن المحكمتين قد تنهيان السنة بمديونية أكبر.

٩ - وكما شُدد على ذلك في تقارير سابقة، فإمكانيات الاقتراض الداخلي سائرة في التقلص أكثر فأكثر. وبالتالي، من الأساسي أن تبذل الدول الأعضاء كل جهدها من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية حيال المحكمتين بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ومن المؤكد بدون ذلك أن تقل كثيرا فرص نجاح المحكمتين في إنجاز أعمالهما.

الميزانية العادية

١٠ - الصورة متباينة أيضا بالنسبة إلى الميزانية العادية. فقد انخفض عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة كاملة في نهاية ٢٠٠٤ إلى ١٢٤ دولة مقابل ١٣١ دولة فعلت ذلك في نهاية ٢٠٠٣. ويود الأمين العام أن يعرب عن خالص تقديره لهذه الدول.

١١ - وفي إشارة إلى جانب أكثر إيجابية، انخفض المبلغ غير المسدد للميزانية العادية في نهاية ٢٠٠٤ من ٤٤٢ مليون دولار إلى ٣٥٧ مليون دولار.

١٢ - وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة كاملة ٣٥ دولة. وقد ارتفع هذا العدد إلى ٧٢ دولة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مقابل ٧٧ دولة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وتحث الدول الأعضاء الأخرى على الاقتداء بها.

١٣ - وفيما يتعلق بالتدفق النقدي، توافر مبلغ ١٩٢ مليون دولار في نهاية ٢٠٠٤. لكن هذا الرقم يشمل الصندوق العام للأمم المتحدة واحتياطياته ذات الصلة وهي صندوق رأس المال المتداول الذي أنشأته الجمعية العامة وبه ١٠٠ مليون دولار، وحساب الأمم المتحدة الخاص وبه ٢١٠ ملايين دولار. ويتوقع أن يكون الوضع مماثلا في نهاية ٢٠٠٥. وبالرغم من أن مستوى السيولة النقدية المتاح لأنشطة الميزانية العادية في نهاية ٢٠٠٤ كان أعلى من توقعات تشرين الأول/أكتوبر، فإن الأمم المتحدة قد اضطرت إلى الاقتراض داخليا من حسابات أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر وواصلت استخدام الاحتياطيات في نهاية العام.

١٤ - وتستند الإسقاطات حتى نهاية ٢٠٠٥ إلى نمط المدفوعات في الماضي، بما في ذلك مدفوعات الدولة المساهمة الكبرى. وفيما يتوقع أن يتحسن الوضع بعض الشيء مقارنة بعام ٢٠٠٤، من المنتظر مع ذلك الاقتراض داخليا من عمليات حفظ السلام المغلقة وسيكون من

الضروري السحب من الاحتياطيات بدءا من أيلول/سبتمبر. يضاف إلى ذلك أن هذه الإسقاطات تعتمد أساسا على المبلغ الفعلي لمدفوعات الدول الأعضاء وتوقيتات الدفع. وإذا ما حصل قصور أو تأخير كبير في الدفع فإن النتيجة الفعلية قد تستدعي مزيدا من الاقتراض الداخلي.

حفظ السلام

١٥ - ارتفع مستوى الأنصبة المقررة الصادرة لعمليات حفظ السلام إلى أكثر من الضعف في عام ٢٠٠٤ لما يزيد عن ٥ بلايين دولار. وتأتى هذا الارتفاع جزئيا عن العمليات الجديدة في بوروندي وكوت ديفوار وهايتي، وعن توسيع نطاق العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تأتى في جزء آخر منه عن مسألة فنية تتعلق بمعدلات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ولو سارت الأمور بشكل طبيعي لصدر الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بالنسبة إلى النصف الأول من عام ٢٠٠٤ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣. وحيث أن الجمعية العامة لم تحدد معدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٣، فإن هذه الأنصبة قد صدرت بدلا عن ذلك في أوائل عام ٢٠٠٤.

١٦ - كذلك فإن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام زاد عن ضعف مستواها في نهاية ٢٠٠٣ فبلغ أكثر من ٢,٥ بليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان المبلغ المستحق على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية معا ١,٥ بليون دولار تقريبا، أي ٥٧ في المائة من المجموع، فيما استحق أكثر من ١٠٠ مليون دولار على كل من أوكرانيا وفرنسا والصين وألمانيا.

١٧ - وبخلاف الأنصبة المقررة للميزانية العادية والمحكمتين، فإن الأنصبة المقررة لحفظ السلام تصدر على مدار العام مواكبة القرارات ذات الصلة التي تصدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالرغم من ذلك، فقد سددت ٢٠ دولة عضوا في نهاية ٢٠٠٤ كامل ما استحق عليها وكان واجبا سداده في ذلك الوقت من أنصبة مستحقة عليها لعمليات حفظ السلام. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره لجميع تلك الدول الأعضاء. وقد سددت ست منها، وهي أذربيجان ولاتفيا وليختنشتاين وموناكو وبولندا وسنغافورة، كامل أنصبتها المقررة الصادرة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٨ - وفي نهاية ٢٠٠٤، بلغ مجموع الموارد النقدية المتوفرة لأنشطة حفظ السلام ١,٥٨٥ بليون دولار، بما فيها الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وحيث أن الجمعية العامة قد حظرت الاقتراض الداخلي من عمليات حفظ السلام العاملة ووضعت قيودا على استخدام

الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام، فلن يتسنى استخدام هذه الموارد كلها للاقتراض الداخلي المؤقت. ومن المجموع الذي يقارب ١,٦ بليون دولار، لم يتوافر سوى ٢٦٧ مليون دولار من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة يمكن استخدامها للاقتراض الداخلي للميزانية العادية والمحكمتين وعمليات حفظ السلام العاملة، كما وجب الإبقاء على ٢٣٢ مليون دولار من هذا المبلغ، مبلغ ٢٦٧ مليون دولار، لتغطية الالتزامات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوافر مبلغ ١٤٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام لتغطية العمليات الجديدة والعمليات الموسعة.

١٩ - وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تم استلام مدفوعات بقيمة ١,٤٦٦ بليون دولار لعمليات حفظ السلام، وانخفض المبلغ المتأخر المستحق والواجب السداد إلى ١,٢٠٧ بليون دولار، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا وحدهما مدينتين بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار. يضاف إلى ذلك صدور أنصبة مقررة جديدة لحفظ السلام في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ زاد مجموعها على بليون دولار وما زال سدادها واجبا ضمن مهلة الثلاثين يوما. وبالرغم من أن المدفوعات المذكورة أعلاه تقلل بعض الشيء من ظلمة الصورة المرتسمة في نهاية ٢٠٠٤، فإن المبلغ المتأخر سداده بقي في مستوى يزيد على ٢,٢ بليون دولار في نهاية نيسان/أبريل، كما يتوقع تقرير أنصبة جديدة أخرى في ٢٠٠٥ تقارب قيمتها ٤ بلايين دولار. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الثلاث والعشرين التي سددت كامل أنصبتها المقررة والمستحقة والواجبة السداد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لعمليات حفظ السلام.

٢٠ - ويتوقع أن يصل المبلغ النقدي المتاح لحفظ السلام إلى ١,١٩٢ بليون دولار في نهاية ٢٠٠٥. ويتوقع أن يتوفر ٦٠ مليون دولار من هذا المبلغ في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام بعد أخذ ما يلزم في الاعتبار بالنسبة للعمليات الجديدة أو الموسعة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - كما يجب الاحتفاظ بمبلغ ٢١٩ مليون دولار من أصل ٣٣٧ مليون دولار يتوقع توافرها في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية ٢٠٠٥، وذلك لتغطية الالتزامات ذات الصلة؛ وبالتالي فإن المبلغ المتاح لإمكانية الاقتراض الداخلي لا يتعدى ١١٨ مليون دولار. وقد استدعت الضرورة اللجوء أحيانا إلى الاقتراض الداخلي من العمليات المغلقة لصالح عدد من العمليات العاملة الأخرى، بما فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو، والاقتراض للميزانية العادية والمحكمتين، هذا بالإضافة إلى احتياجات العمليات الجديدة والموسعة.

٢٢ - ونظرا للوضع المالي الضعيف حاليا فقد اقترح الأمين العام الاحتفاظ بمبلغ ٩٣ مليون دولار الموجود في حسابات العمليات المغلقة المحددة آنفا وأيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذا الطلب. ويعد هذا الاقتراح هاما للغاية، فإذا لم يحتفظ بهذا المبلغ لن يتوفر للأمم المتحدة سوى ٢٥ مليون دولار لتغطية احتياجات الاقتراض الداخلي التي تتجاوز هذا المبلغ بكثير على نحو دوري.

الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٣ - أشارت التوقعات الواردة في التقرير المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى نشوء زيادة في المبالغ المستحقة الدفع للدول المساهمة بالقوات والمعدات، والتي ارتفعت من ٤٣٩ مليون دولار في بداية ٢٠٠٤ إلى ٦٠٥ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي النهاية كانت النتيجة أفضل من التوقعات إذ بلغ الرقم الفعلي ٥٤٩ مليون دولار.

٢٤ - وقد أتت هذه النتيجة الأفضل بعض الشيء في عام ٢٠٠٤ من الانخفاض الطفيف في الالتزامات الجديدة مقارنة بما كان متوقعا ومن الارتفاع الطفيف في المدفوعات المسددة للدول الأعضاء. ففي نهاية ٢٠٠٤ كانت المدفوعات لمعظم البعثات متأخرة لشهرين من حيث تسديد تكاليف القوات، ولمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر من حيث المعدات المملوكة للوحدات، وذلك باستثناء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. والواقع أن تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات قد أعاقه التأخير في توقيع مذكرات التفاهم، بالإضافة إلى قلة المبالغ النقدية المتاحة في حسابات كل عملية من عمليات حفظ السلام.

٢٥ - وتشير الإسقاطات الحالية لعام ٢٠٠٥ إلى أن الديون المستحقة السداد للدول الأعضاء سترتفع بمقدار ٧٩ مليون دولار عما كانت عليه في نهاية ٢٠٠٤. كما يتوقع أن تزداد الالتزامات الجديدة لتواكب نشر قوات إضافية في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنشر الكامل للقوات في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والنشر التدريجي للقوات في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان. كذلك يتوقع ازدياد المدفوعات المسددة إلى الدول الأعضاء. ويستند هذا التوقع إلى الافتراض بأن مذكرات تفاهم أخرى ستوقع مع مقدمي القوات والمعدات لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما ستوقع

مذكرات تفاهم جديدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. كما يتوقف ذلك كثيرا بالطبع على استلام المبالغ المتوقع تسديدها من الاشتراكات المقررة. فكلما ازدادت المبالغ المستلمة أمكن زيادة تخفيض المستوى المتوقع للدين المستحق السداد إلى الدول الأعضاء، وإذا ما استلمت مبالغ أقل فإن مستوى الدين المستحق للدول الأعضاء قد يزداد ارتفاعا.

استنتاجات

٢٦ - .بما أن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام تصدر على مدار العام، فإن عدد الدول الأعضاء التي تكون قد سددت كامل أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام في تاريخ معين تكون أقل كاتجاه عام. وبالرغم من ذلك، وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، سددت ١٨ دولة عضوا كامل اشتراكاتها المستحقة الواجبة السداد للميزانية العادية والمحكمتين وعمليات حفظ السلام، دون احتساب الأنصبة المقررة الصادرة في ٢٧ نيسان/أبريل والتي كانت لا تزال ضمن نطاق مهلة الثلاثين يوما. ويود الأمين العام أن يوجه شكرا خاصا إلى الدول الأعضاء هذه.

٢٧ - وباختصار فإن الصورة المالية في نهاية ٢٠٠٤ كانت متباينة، وكذلك الأمر بالنسبة لإسقاطات ٢٠٠٥. أما الجانب الإيجابي فيتمثل في ارتفاع الأرصدة النقدية مقارنة بنهاية ٢٠٠٣ وانخفاض معدل الأنصبة غير المسددة للميزانية العادية والمحكمتين. وفي الوقت نفسه، سجلت معدلات الأنصبة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام ارتفاعا حادا وكذلك الديون المطلوب سدادها للمساهمين بالقوات والمعدات. وفيما يتوقع أن تتحسن السيولة النقدية خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٥، يتوقع تسجيل سيولة نقدية سالبة للميزانية العادية والمحكمتين خلال الربع الأخير من العام وسيواكب ذلك تزايد الحاجة إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول ومن حساب الأمم المتحدة الخاص وبعثات حفظ السلام المغلقة لصالح الميزانية العادية والمحكمتين وبعض البعثات العاملة خلال العام. كما يتوقع أن تعود الديون المستحقة السداد للدول المساهمة بقوات ومعدات إلى الارتفاع. وسيكون مجال الاقتراض الداخلي محدودا حيث أن الاحتياطيات تكون مستنزفة في كثير من الأحيان والاقتراض الداخلي يكون في حدود المبالغ النقدية غير الملتزم بها، المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة.

٢٨ - وبإيجاز وبالرغم من بعض مظاهر التحسن، فإن الوضع لا يزال هشا، ومن الضروري والحال هذه أن تبذل الدول الأعضاء مزيدا من الجهد للوفاء بالتزاماتها المالية كاملة تجاه الأمم المتحدة مع التقيد بالمواعيد المحددة.